

مقترحات لمواجهة التحريض على الكراهية والتمييز: وثيقة ملخص

المحتويات

المقترحات الستة	3
ما المقصود بالخطاب التحريضي؟	4
الخطاب التحريضي المسبب للضرر	4
القانون الحالي	5
حرية التعبير مكفولة ولكنها تخضع للحدود المعقولة	5
تم تحديد المشاكل التي يعانيها القانون	5
اعتبارات معاهدة وايتانغي	6
الأسئلة الخاصة بالتعليقات حول المقترحات	6
ماذا يمكن أن تفعل إذا كنت تتعرض لسلوك أو خطاب كراهية	7
المزيد من المعلومات	7

ترحب وزارة العدل (المشار إليها فيما بعد باسم "الوزارة") باستقبال تعليقاتكم حول المقترحات الستة الرامية إلى تغيير القانون المعني بالتحريض على الكراهية والتمييز.

يحظر قانون حقوق الإنسان لعام 1993 الخطاب الذي يحرّض على (بثّير) التنافر العنصري. كما أنه يحظر أيضاً التمييز ضد أي شخص بسبب أي جانب من جوانب هويته.

عقب استعراض أجرته الوزارة والتوصيات التي قدمتها اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدين في كرايستشرش بتاريخ 15 مارس لعام 2019، تقترح الحكومة إجراء تغييرات تهدف إلى بيان وسائل الحماية تلك وتعزيزها.

كما تقترح الحكومة كذلك إجراء تغييرين واسعي النطاق على أحكام التمييز بالقانون.

أوتياروا نيوزيلندا بلد شديد التنوع. وتسعى الحكومة بقوة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وجعل أوتياروا نيوزيلندا بلداً آمناً للجميع. ولا شك أن تحسين وسائل الحماية ضد الخطاب الذي يحرّض على الكراهية ووسائل الحماية ضد التمييز سيدعم هذا الهدف.

تمثل حرية التعبير قيمة مهمة في أوتياروا نيوزيلندا. فهي جزء من قانون سرعة الحقوق النيوزيلندي لعام 1990، إلى جانب حق التحرر من التمييز. وتهدف التغييرات المقترحة على القانون إلى تقديم حماية أفضل لهذه الحقوق، بما فيها ضمان تمتع الأفراد الذين تعرضوا لخطاب الكراهية بالحق في التعبير بحرية عن أنفسهم. ويسمح قانون سرعة الحقوق بوجود حدود مبررة للحقوق، وأن تتمتع بالتوازن مع حقوق الآخرين واهتماماتهم.

وافقت الحكومة من حيث المبدأ على ستة مقترحات. ويشير ذلك إلى أن الحكومة تعتقد أن إدخال التغييرات فكرة جيدة ولكنها تسعى لاكتشاف ما إذا كانت ستلبي توقعات المجتمع قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأن تغيير القانون من عدمه وكيفية تحقيق ذلك. ويمكن تغيير هذه المقترحات استناداً إلى التعليقات التي تصلها.

فيما يلي توضيح لهذه المقترحات. فهي بايجاز تهدف إلى:

- زيادة مجموعات الأفراد المتمتعة بالحماية بموجب الأحكام الخاصة بالتحريض
- إيضاح السلوك الذي يحظره القانون وتشديد عواقب مخالفة القانون
- تحسين وسائل الحماية المُقدمة للمجموعات ضد التمييز واسع النطاق.

يمكنك الاطلاع على خلفية أكثر تفصيلاً حول القانون الحالي، ومقترحات التغيير، والأسباب التي دعت إليها في وثيقة المناقشة الكاملة:

[www.justice.govt.nz/proposals-against-incitement-of-hatred-and-discrimination](http://www.justice.govt.nz/proposals-against-<u>incitement-of-hatred-and-discrimination</u>).

يسرنا استقبال تعليقاتكم

ترحب الحكومة بجميع التعليقات (المساهمات) للمساعدة على اتخاذ القرار بشأن إجراءات التغييرات المقترحة، أو تغيير بعض أجزاء منها، أو تبني مسار عمل مختلف.

تقديم المساهمات مفتوح من تاريخ 25 يونيو وحتى 6 أغسطس 2021. يمكنك إرسال مساهمتك عبر موقع الويب Citizen Space على العنوان <https://consultations.justice.govt.nz>، أو بالبريد الإلكتروني على العنوان humanrights@justice.govt.nz، أو بالبريد إلى العنوان Human Rights, Ministry of Justice, .SX10088, Wellington.

للتعرف على المزيد من المعلومات حول عملية تقديم المساهمات، بما في ذلك معلومات حول السرية والمعلومات الشخصية، يرجى مراجعة وثيقة المناقشة على موقعنا الإلكتروني: www.justice.govt.nz/proposals-against-incitement-of-hatred-and-discrimination

برجاء مراجعة الصفحة 6 من وثيقة المناقشة للتعرف على التفاصيل المتعلقة بالسرية والمعلومات الشخصية. ويجب عليك قراءة هذه المعلومات قبل إرسال تعليقاتك.

المقترحات الستة

<p>تنطبق أحكام التحريض الحالية فقط على الخطاب الذي يستهدف أي مجموعة بسبب اللون أو العرق أو الإثنية أو الجنسية الأصلية. وهناك مجموعات أخرى يستهدفها خطاب الكراهية أيضاً، بما في ذلك مجموعات بسبب دينها ونوعها الاجتماعي ونشاطها الجنسي والإعاقة. ومن شأن هذا المقترح تغيير القانون ليسري كذلك في حالة توجيه التحريض على الكراهية نحو مجموعة أفراد بسبب نطاق أكبر من السمات. وقد يتضمن ذلك بعض من - أو كل - أسس التمييز المحظورة الأخرى في المادة 21 من قانون حقوق الإنسان (يظهر هذا القسم في الملحق واحد من وثيقة المناقشة). ونحن نسعى إلى الحصول على آراء حول المجموعات التي يجب أن تخضع للحماية بموجب هذا التغيير. وتتوفر المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 17.</p>	<p>المقترح الأول: تغيير نص الأحكام الخاصة بالتحريض في قانون حقوق الإنسان لعام 1993 لكي تشمل بالحماية المزيد من المجموعات التي يستهدفها خطاب الكراهية.</p>
<p>يجب أن يعني ذلك أن أي شخص يقوم عن عمد بالتحريض على الكراهية أو إثارتها أو تأييدها أو اعتبارها فعلاً طبيعياً ضد أي مجموعة محمية سيخالف القانون إذا ارتكب تصرفاً ينطوي على توجيه التهديد أو الإساءة أو الإهانة، بما في ذلك التحريض على العنف. وسيسري ذلك بغض النظر عن طريقة توجيه التهديد أو الإساءة، بما فيها الأسلوب اللفظي أو الكتابي أو الإلكتروني. وللتعرف على المزيد من المعلومات حول المجموعات الواجب خضوعها للحماية، راجع المقترح الأول. وتتوفر المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 18.</p>	<p>المقترح الثاني: تغيير الحكم الجنائي الحالي في قانون حقوق الإنسان لعام 1993 ليحل محله جريمة جنائية جديدة في قانون الجرائم لعام 1961 تكون أوضح وأكثر تأثيراً.</p>
<p>تنص العقوبة الحالية على السجن لفترة تصل حتى ثلاثة أشهر أو دفع غرامة تصل حتى 7 آلاف دولار نيوزيلندي. ويشير المقترح إلى تشديد العقوبة لتصل فترة السجن حتى ثلاث سنوات أو دفع غرامة تصل حتى 50 ألف دولار نيوزيلندي. وتتوفر</p>	<p>المقترح الثالث: تشديد العقوبة الخاصة بالجريمة الجنائية لتعكس مدى فداحتها على نحو أفضل.</p>

المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 19.	
من شأن ذلك إضافة "التحريض/الإثارة، أو التأييد، أو تطبيع الكراهية" إلى جانب النص الحالي في الحكم المدني (المادة 61). كما نرحب كذلك بالتعليقات بشأن الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها تحسين هذا الحكم. وتتوفر المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 21.	المقترح الرابع: تغيير النص الخاص بحكم التحريض المدني ليتلاءم مع التغييرات التي يتم إدخالها على الحكم الجنائي.
يجب تغيير القانون لمنع أي شخص من تحريض غيره أو إثارة حفيظته للتمييز ضد تلك المجموعات التي ستخضع لحكم التحريض على الكراهية (راجع المقترح الأول). الأمر الذي يسمح بتقديم شكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان يصدد هذا النوع من السلوكيات. وتتوفر المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 22.	المقترح الخامس: تغيير الحكم المدني حتى يصبح "التحريض على التمييز" مخالفاً للقانون.
إن التمييز ضد الأشخاص بسبب جنسهم يُعد مخالفاً للقانون في الوقت الراهن. وتعتبر الحكومة أن ذلك يتضمن التمييز القائم على الهوية الجنسانية أو التعبير عن الجنس أو الخصائص الجنسية أو وضع حاملي صفات الجنسين. ويشير هذا المقترح إلى أهمية توضيح نص القانون بشأن هذا الصدد. وتتوفر المزيد من المعلومات في وثيقة المناقشة في الصفحة 23.	المقترح السادس: تعديل أسس التمييز المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان لتوضيح أن الأشخاص من مغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسانياً وحاملي صفات الجنسين، يخضعون للحماية ضد التمييز.

ما المقصود بالخطاب التحريضي؟

"خطاب الكراهية" هو مصطلح عام لا يُستخدم في قانون أوتياروا نيوزيلندا. ويمكن تعريفه بشكل عام على أنه خطاب يهاجم فرداً أو مجموعة ما على أساس خاصية مشتركة، مثل العرق أو الدين أو النشاط الجنسي.

تتعلق المقترحات الستة أعلاه على وجه الخصوص بالخطاب الذي يحرض على الكراهية ضد أي مجموعة. ويكون الخطاب الذي يحرض على الكراهية خطاباً يحمل أشكال الإساءة أو التهديد التي تثير العداوة نحو مجموعة ما من الأشخاص (بدلاً من توجيه العداوة نحو شخص واحد) على أساس سمة مشتركة. ولذلك نحن نتحدث عن "الخطاب التحريضي"، و"التحريض على الكراهية"، و"الأحكام الخاصة بالتحريض".

فهذه المقترحات لا تتناول الأشكال الأخرى لجرائم الكراهية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول الأعمال المتعلقة بالموضوع التي لا تشملها تلك المقترحات في وثيقة المناقشة في الصفحة 25.

الخطاب التحريضي المسبب للضرر

يتسبب الخطاب الذي يحرض على الكراهية في وقوع ضرر كبير. فهو يحمل تأثيراً سلبياً على المجتمعات المستهدفة وقد يؤدي إلى العنف. ولا شك أن التحريض على الكراهية يخرب مجتمعنا من خلال نشر المشاعر السيئة وإعاقة التماسك الاجتماعي. كما قد يتسبب في إشاعة انعدام الثقة والانقسام بين كل أطراف مجتمعنا في أنحاء أوتياروا نيوزيلندا.

جدير بالذكر أن تحسين وسائل الحماية ضد التحريض على الكراهية سيشجع على وجود مجتمعات أكثر أماناً ويعزز نظرة مجتمعنا إلى هذا النوع من السلوك على أنه ضار.

ولا ننسى أن التحريض على الكراهية محظور بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، ومن شأن تغيير القانون مساعدتنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية نحو حقوق الإنسان.

القانون الحالي

يشتمل قانون حقوق الإنسان لعام 1993 على حكم جنائي وحكم مدني. ويختص نظام القانون المدني بالنظر في المنازعات الخاصة بين الأفراد، والمنظمات، وفي بعض الحالات، الحكومة المحلية أو المركزية. ويهدف نظام القانون الجنائي إلى تحديد السلوكيات الأكثر ضرراً وخطورة ومنعها من خلال معاقبة الأفراد مخالفي القانون.

بموجب الحكم المدني (المادة 61)، يُعد مخالفاً للقانون استخدام مادة مكتوبة أو نشرها أو بثها أو توزيعها أو استخدام الكلمات التي:

1. تنطوي على التهديد أو الإساءة أو الإهانة
 2. من المحتمل أن تضر على العداوة أو تحقر من شأن أي مجموعة على أساس اللون أو العرق أو الإثنية أو الجنسية الأصلية.
- يحق للشخص تقديم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان عندما يعتقد أن شخص ما قد ارتكب فعلاً مخالفاً للقانون.

ينص الحكم الجنائي (المادة 131) على أنه تُعد جريمة جنائية التحريض على التنافر العنصري من خلال النشر أو البث أو التوزيع لأي مادة مكتوبة أو استخدام الكلمات التي:

1. تنطوي على التهديد أو الإساءة أو الإهانة
2. من المحتمل أن تثير العداوة أو الضغينة نحو، أو تحقر من شأن، أو تسخر من أي مجموعة على أساس اللون أو العرق أو الإثنية أو الجنسية الأصلية
3. يُقصد بها إثارة مثل هذه العداوة أو الضغينة أو التحقير أو السخرية.

عقوبة هذه الجريمة هي السجن لفترة تصل حتى ثلاثة أشهر أو دفع غرامة قدرها 7 آلاف دولار نيوزيلندي.

حرية التعبير مكفولة ولكنها تخضع للحدود المعقولة

تمثل حرية التعبير ركناً أساسياً في مجتمعنا، ولكنها لا تعني أن الشخص يمتلك الحق في قول ما يشاء. وكما هو الحال مع جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في قانون شرعة الحقوق، فإن الحق في حرية التعبير محدد بموجب القانون بطريقة يمكن تبريرها في مجتمع حر وديمقراطي.

تقدم أحكام التحريض الحالية حدوداً مبررة لحرية التعبير. فهي تشكل نهجاً متوازناً يوائم بين مستوى جدية خطاب الكراهية وشدة العقوبة. والأحكام الخاصة بالتحريض معنية بالخطاب الذي يجعل الآخرين يعتقدون بأن المجتمع يتألف من مجموعات عرقية مختلفة لا يمكنها التناغم بفعالية. فهذا النوع من الخطابات يسعى إلى معاداة الأفراد لبعضهم البعض وخلق حالة من الانقسام بين المجتمعات.

يجرم القانون التحريض على هذه السلوكيات لأنها لا تتوافق مع حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية التي تتبناها أوتياروا نيوزيلندا. فهذه السلوكيات تقوم على فكرة أن بعض مجموعات الأفراد، بسبب سمة مشتركة (مثل العرق أو الدين أو النشاط الجنسي)، تصبح ذات قدر أقل من الآخرين. وقد ينشأ اعتقاد بأن تلك المجموعات ينبغي ألا تتمتع بنفس الحقوق و/أو يجب أن تُعامل على نحو مختلف وتستبعد من المجتمع الكبير.

من الأهمية بمكان إدراك أن هذه المقترحات لا تفتح المزيد من المجال لتجريم الخطاب أو تمنع الجمهور من النقاش حول القضايا المهمة. إن الغاية من هذه المقترحات لتغيير القانون هي ضمان حماية الحقوق التي يتمتع بها كل فرد وضمان حق كل فرد في التعبير عن نفسه دون خوف.

تم تحديد المشاكل التي يعانها القانون

أجرت الوزارة استعراضاً للقانون في عام 2019 وحددت وجود بعض المشاكل. كما حددت أيضاً اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشرش بتاريخ 15 مارس لعام 2019 بعض المشاكل وقدمت التوصيات الخاصة بالتغيير.

حيث جرى تحديد ثلاث نقاط أساسية:

1. نص كل من الحكم الجنائي والأحكام المدنية غير واضح. وقد أوصت اللجنة الملكية بإعادة صياغة نص الحكم الجنائي.
2. هناك المزيد من المجموعات التي تتأثر بالخطاب الذي يحرص على الكراهية بخلاف تلك التي تخضع لحماية القانون في الوقت الراهن. ولكن الأحكام تشمل فقط العرق والجنسية والإثنية واللون. وهذه مجرد أربعة من أصل ثلاثة عشر أساساً من "أسس التمييز المحظورة" التي تذكرها المادة 21 من قانون حقوق الإنسان.
3. عقوبة الجريمة الجنائية خفيفة نسبياً مقارنة بمدى فداحة الفعل المقصود للتحريض على الكراهية.

نحن نود الحصول على تعليقاتكم بشأن المقترحات الستة لمواجهة هذه المشاكل في القانون الحالي.

اعتبارات معاهدة وايتانغي

تتعلق معاهدة وايتانغي بالأحكام الخاصة بالتحريض ووسائل الحماية ضد التمييز في قانون حقوق الإنسان والمقترحات المطروحة من حيث المبدأ. قد يتعرض شعب الماوري لخطاب الكراهية وهو يخضع حالياً للأحكام الخاصة بالتحريض بموجب أساس "العرق" أو "الأصل الإثني". وتسعى تلك المقترحات إلى توفير حماية أفضل لمثل هذه المجموعات - مثل الماوري - من الخطاب الذي يحرص على الكراهية. وسيجري تعزيز وسائل الحماية بحيث يتم تضمين شعب الماوري في أي أسس محظورة أخرى للتمييز، على سبيل المثال، ما يتعلق بالمتليين (الماوري المتنوع جنسانياً وجنسياً).

الأسئلة الخاصة بالتعليقات حول المقترحات

تضم وثيقة المناقشة أسئلة عامة حول كل المقترحات، إلى جانب أسئلة محددة حول كل مقترح. وهذه الأسئلة موضحة فيما يلي.

ثلاثة أسئلة يمكنك الاستفادة منها كمحفزات لتقديم مساهمتك بشأن جميع المقترحات، وهي:

- هل ترى أي مخاطر أو عواقب غير مقصودة تنجم عن المقترح، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي؟
- هل هناك أي وسائل لتحسين تلك المقترحات؟
- هل تتسبب تلك المقترحات في ظهور المزيد من مشاكل معاهدة وايتانغي بخلاف تلك الموضحة؟

الأسئلة حول المقترح الأول:

- هل توافق على أن توسيع نطاق أحكام التحريض بهذه الطريقة سيحمي تلك المجموعات على نحو أفضل؟
 - لماذا ولماذا لا؟
- حسب رأيك، ما المجموعات الواجب حمايتها بموجب هذا التغيير؟
- هل تعتقد أن هناك أي مجموعات تتعرض لخطاب الكراهية لن تخضع لحماية هذا التغيير؟

الأسئلة حول المقترح الثاني:

- هل توافق على أن تغيير نص الحكم الجنائي بهذه الطريقة سيجعله أوضح وأبسط في الفهم؟
 - لماذا ولماذا لا؟
- هل تعتقد أن هذا المقترح سيشمل أنواع السلوكيات التي يجب أن تُجرم بموجب الجريمة الجديدة؟

الأسئلة حول المقترح الثالث:

- هل تعتقد أن هذه العقوبة تعكس على نحو مناسب مدى فداحة الجريمة؟
 - لماذا ولماذا لا؟
- إذا كنت معارضاً، فما الجرائم التي يمكن الاستدلال بها للمقارنة المناسبة؟

الأسئلة حول المقترح الرابع:

- هل تؤيد تغيير هذا النص في المادة 61 (الحكم المدني)؟

- لماذا ولماذا لا؟
- هل تعتقد أن أي أجزاء أخرى في النص الحالي للحكم المدني بحاجة إلى تغيير؟

الأسئلة حول المقترح الخامس:

- هل تؤيد تضمين مسألة منع التحريض على التمييز في المادة 61؟
- لماذا ولماذا لا؟

الأسئلة حول المقترح السادس:

- هل تعتقد أن هذا المصطلح مناسباً؟
- هل تعتقد أن هذا المقترح يشمل على نحو كافٍ المجموعات التي يجب أن تخضع للحماية من التمييز بموجب قانون حقوق الإنسان؟
- هل تعتقد أن هذا المقترح يحمي على نحو ملائم الهويات الجنسية الخاصة بثقافات معينة؟

ماذا يمكن أن تفعل إذا كنت تتعرض لسلوك أو خطاب كراهية

إذا كنت تشعر بأن سلامتك معرضة للخطر، يرجى التواصل مع الشرطة. إذا كان الوضع طارئاً، اتصل على 111. إذا كنت غير معرض للخطر في الوقت الحالي، فاتصل على 105.

للاطلاع على معلومات حول وسائل تقديم المساعدة عبر لجنة حقوق الإنسان، راجع: <https://www.hrc.co.nz/enquiries-and-complaints/how-make-complaint/>

للاطلاع على معلومات حول التحرش العنصري:

<https://www.hrc.co.nz/enquiries-and-complaints/faqs/racially-offensive-comments/>.

لأشكال الإساءة الإلكترونية: <https://www.netsafe.org.nz/>

إذا كنت تود التحدث مع أحد الأشخاص حول مشاعرك، رجاء الاتصال أو المراسلة على الرقم 1737.

المزيد من المعلومات

يمكنك قراءة وثيقة المناقشة الكاملة على:

www.justice.govt.nz/proposals-against-incitement-of-hatred-and-discrimination

تتوفر كذلك المزيد من المعلومات على موقع وزارة الدفاع على الويب:

www.justice.govt.nz/proposals-against-incitement-of-hatred-and-discrimination

